تأملات في التنمية الاجتماعية

د. محمد بن عمران
كلية الآداب-جامعة الفاتح

المقدمة:

بما أن هذه المجلة الموقّرة غايتها الأولى والأخيرة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والثقافية، وعلاجها وفق الأساليب المنطقية والعلمية، فإن هذا المقال المتواضع يعالج بأسلوب مبسط جانبًا مهما له ارتباط بالقضايا الاجتماعية، وهو جانب التنمية الاجتماعية في وطننا العربي، كمفهوم ومبادئ وغايات نسعى لتحقيقها، من أجل القضاء على عدوٍّ من ألدِّ أعدائنا، وهو التخلّف.

أولاً: معنى المجتمع وخصائصه:

1- المجتمع يعني ضرورة وجود مجموعة من الناس، على مساحة أرض

معينة، تربطهم علاقات وآمال وأهداف مشتركة، ويتميزون - في الغالب - بروح التعاون والانسجام والتفاهم، بحيث تشكل العلاقات الاجتماعية مركز ثقل في تكوين المجتمع.

2- المجتمع يعني أن أفراده لا يعيشون في فراغ، بل يعيشون في علاقات اجتماعية متشابكة، دائمة. فالإنسان مثلا يعيش في جماعة واحدة كالأسرة، أو في جماعات متعددة، وهذه الجماعات هي قوام المجتمع، ويربط بينها مناخ اجتماعي ثقافي، مستمد من عقيدة المجتمع وقيمه وعاداته.

3- المجتمع لفظ يطلق على مجموعة من الناس تعيش معًا، وكذلك الجماعة، وقد اختلف الباحثون حول مدى الفرق بينهما، بعضهم يرى أن الاثنين (المجتمع والجماعة) بمعنى واحد؛ لأن كليهما يتطلب وجود عوامل مشتركة، مثل:

أ. الحياة في إقليم جغرافي معين.

ب. الإحساس بالانتماء إلى نفس المجموعة - سواء كانت جماعة أو مجتمع -.

والبعض الآخر يرى أن كلمة «الجماعة» أشمل وأوسع من «المجتمع»، لأن المجتمع هو نوع خاص من الجماعة، أو هو جزء منها، بشرط أن يكون أعضاؤه - أي المجتمع - على وعي اجتماعي بأسلوبهم في الحياة، وتربطهم أهداف وقيم مشتركة، بينما الجماعة تضم جميع الأفراد - الكبار والصغار، الذكور والإناث - بحيث يعيشون في مساحة جغرافية معيّنة، ويشتركون في أسلوب الحياة،

ولكن ليس بالضروري أن يكون جميع الأفراد – أفراد الجماعة – على وعي تام بتنظيم الجماعة وأغراضها.

4- المجتمع ليس جامدًا، بل هو في حالة حراك مستمر؛ لأنه يشتمل على مجموعة من البشر يتطلعون نحو المستقبل، ويحاولون – وفقًا لوعيهم الاجتماعي – أن يعيشوا معًا، بنوع معيّن من الأساليب المنظمة المتعارف عليها، من بينها – مثلا – أسلوب تربية الأطفال.

5- المجتمع يتطلب وجوده أيضا الإدراك والتفهم، والشعور بالانتماء بين أفراده، كما يتطلب وجود موارد ومصادر مختلفة، تساعد على إشباع حاجات الأفراد الأساسية على الأقل[1].

ثانيا: معنى التنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعية لا تقتصر على مجرد تقديم الخدمات المختلفة للمواطنين في المجالات الصحية والتعليمية وغيرها، ولكن التنمية الاجتماعية تعني أولاً تغيير البنية الاجتماعية التقليدية القديمة، التي لا تستطيع أن تواكب رياح التغيير، ثم إقامة بنية اجتماعية جديدة، تحتوي على علاقات وقِيَم جديدة، تتمشى مع روح العصر، وتشبع حاجات الأفراد من جميع الجوانب

---

1) تم استخلاص هذه الخصائص من العديد من المصادر العلمية، مثل:
- محمد كامل البطريق، ومحمد جمال شديد، «تنمية المجتمع المحلي»، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1969.
- عمر التومي الشيباني، «التربية وتنمية المجتمع العربي»، ليبيا-تونس، الدار العربية لكتاب، 1985.
- أ. ك. أوتاواي، «التربية والمجتمع»، ترجمة: وهيب سمعان وآخرين، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1970.

– كالجوانب الاجتماعية والصحية والثقافية وغيرها–[2].

في تعريفنا للتنمية الاجتماعية – المذكور أعلاه – هناك إشارة لمفهوم التغيير مرتبط بالتنمية، فما الفرق بينهما ؟

في رأي الكثير من الباحثين هناك فرق بينهما، فالتنمية أوسع وأشمل من التغيير، لأن التغيير قد يصيب جزءا أو ناحية من نواحي المجتمع، فقد يقع التغيير مثلا في البناء السكاني للمجتمع فقط، أو قد يقع في بنية المجتمع وتركيبته الطبقية مثلا، أو قد يقع في نمط العلاقات الاجتماعية، أو في بعض القِيَم التي تحكم سلوك الأفراد، أو غير ذلك.

بينما التنمية الاجتماعية تضم كل هذه الجوانب، وتؤثر فيها جميعًا، كما أن التنمية تساعد كثيرًا على حلّ المشكلات الاجتماعية، بما فيها تلك المشاكل التي تتولد عن عملية التغيير، مثل المشكلات الناجمة عن التغيير الاجتماعي السريع؛ فاكتشاف النفط مثلا في البلدان النامية أدّى إلى حدوث تغيير اجتماعي سريع في العادات والتقاليد، وأنماط السلوك، والنظام الطبقي والسكني والمهني، كتحوّل فئة الفلاّحين إلى عمال في المصانع، والهجرة الداخلية، وغيرها من أنواع التغيير[3].

ثالثا: التخلف، مظاهره وخصائصه:

إذا عرفنا أن الصورة الإيجابية للمجتمع تتمثل في التغير الإيجابي والتنمية الشاملة، فما هي إذن الصورة السلبية للمجتمع ؟

---

2) ينظر: عمر التومي الشيباني، نفس المصدر، ص 64-65.

3) عبد الباسط محمد حسن، «التنمية الاجتماعية»، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970، ص 89-109.

إن الصور السلبية هذه تتمثل في التخلف التام للمجتمع، ومن مظاهر وخصائص التخلف ما يلي:

الفقر، وسوء التغذية، وضعف المستوى الصحي والتعليمي، وارتفاع نسبة الأمّية، وارتفاع نسبة الوفيات – خصوصا بين الأطفال – في المجتمع.

وهناك خمسة مظاهر أخرى للتخلف في المجتمع التقليدي، ذكرها «مصطفى حجازي» في كتابه «التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور»، نقلا عن أحد الباحثين، وهي:

أ- انتقال السلوك من جيل إلى آخر بشكل جامد إجمالاً.

ب- تحكّم العادة والتقليد في السلوك، لا القانون.

ج- وجود نظام اجتماعي تحكمه رتابة جامدة.

د- تحديد المكانة الاجتماعية للفرد ولادِيًّا، أكثر مما تتحدد من خلال الكفاءة.

هـ- إنتاجية منخفضة جدًّا.

كما أن هناك خصائص ومظاهر أخرى للتخلف، منها – مثلا –: كبر حجم الإعالة في المجتمع المتخلف، وارتفاع معدل المواليد والوفيات في آن واحد بين الأطفال، وانخفاض متوسط العمر بين السكان، وانتشار الأمراض والأوبئة، وتفشي العادات والتقاليد الضارة، وانتشار الفوضى والعشوائية، وغيرها[4].

---

4) مصطفى حجازي، «التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور»، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1976، ص 19-44.

هذا ما يخص التخلف على مستوى المجتمع، أما على المستوى الفردي، فإن مظاهر تخلف الإنسان في حدِّ ذاته تتمثل في الآتي:

1- العجز عن التخطيط، لأن الذهنية المتخلفة — على حد تعبير د. الشيباني — تنظر إلى الواقع بشكل تجزئي، زمانيا ومكانيا، وتعجز عن النظر أبعد من دائرة ضيقة، هي حدود محيط الشخص المباشر.

2- سوء التنظيم، لأن الذهن المتخلف عاجز عن إدخال التنظيم على الواقع، لأنه في حد ذاته يفتقر إلى التنظيم والمنهجية، ويعيش في التخبط والعشوائية.

3- الحيرة والارتباك، لأن المتخلف يجد نفسه حائرًا أمام شتات الظواهر، ولا يقدر على النفاذ إلى جوهرها، ولا يستطيع ربطها فيما بينها في صيغ جديدة.

4- قصور التفكير النقدي، لأن الإنسان المتخلف متحيز بشكل تلقائي لتدخل العوامل الانفعالية والعاطفية في تفكيره، ومِنْ ثَمّ فالمتخلف يرزح تحت انفعالاته التي تفيض على العالم، ملوّنة إياه — كما يقول د. الشيباني — بصبغة ذاتية واضحة، يغلب عليها التعصب والتحيّز، وسرعة إطلاق الأحكام القطعية، والأحكام المسبقة[5].

هذه باختصار بعض المظاهر والخصائص الاجتماعية والنفسية للمجتمع وللإنسان المتخلف أيضا، وهناك العديد من المظاهر والخصائص السلبية الأخرى، لا يتسع المقام للحديث عنها.

---

5) مصطفى حجازي، نفس المصدر، ص 47-123.

فلننتقل بعد هذا للحديث عن محور آخر من محاور هذه الورقة، وهو:

رابعا: مبادئ التنمية:

للتنمية مبادؤها ومرتكزاتها العامة، التي ينبغي مراعاتها في التخطيط لتلك التنمية، وفي التنفيذ والتوجيه لخططها وبرامجها، ومن هذه المبادئ يمكن الإشارة باختصار إلى ما يلي:

1- الإنسان غاية التنمية ووسيلتها:

إن الإنسان يجب أن يُعتبَر العنصر الأساسي في التنمية، فهو هدفها الأول ووسيلتها الفعّالة، ومن ثَمّ فإن جهود التنمية يجب أن تحقق للفرد مزيدًا من الكرامة والأمن والطمأنينة، والعدل والمساواة والحرية، وتَبْني لديه المعارف والمهارات النافعة، والاتجاهات الجيدة، التي تجعل منه أداة فعّالة في خدمة مجتمعه وتنميته.

وفي هذا الصدد يقول أحد الباحثين: «تنمية المجتمع تكون ناجحة عندما تتحول في حياة الفرد إلى عادات سلوكية فعالة، وهنا لا بد أن تدخل التربية، ولا بد أن تدخل الثورة الثقافية لإحداث التغيير، ولجعل التنمية حقيقة واقعة»(6).

2- أهمية التجديد الاجتماعي:

إن التجديد الاجتماعي، على الرغم من صعوبته، ومن ثورة الأفراد ضد القائمين به، فإنه أمرٌ ضروري، يتحتم وجوده أكثر من التغير التقني،

6) محمد لبيب النجيحي، «التربية وبناء المجتمع العربي»، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1971، ص 234.

ولهذا فالإنسان بالتأكيد لا يستطيع أن يستمر في حياته في مجتمع منظّم دون أن تكون هناك تجديدات وتطوّرات من الناحية الاجتماعية، وهذه التجديدات الاجتماعية لا بد منها من جهة أخرى، لأن المخترعات التقنية في حدّ ذاتها لا قيمة لها إن لم يترتب عليها ويصاحبها تجديد في الناحية الاجتماعية(7).

3- الاهتمام بالبيئة:

لعل الذي يهم المخطط الاجتماعي بالدرجة الأولى هو عامل البيئة، فيحاول تحسينها والنهوض بها، لتستطيع أن تنتج الفرد الصالح اجتماعيا، وذلك على أساس أن الإنسان ابن بيئته، والإنسان المتخلف اجتماعيا، مثلا، هو وليد بيئة اجتماعية متخلفة، ولهذا علينا أن ندرك أن هذا التخلف ليس مجرد أمر مادي قابل للتغيير تلقائيا، ولكنه يرتبط بعوامل نفسية وعقلية تتصل بالفرد نفسه، مما يحتم علينا الاهتمام بهذه الأمور عند بحث حالة أحد المجتمعات المتخلفة، من أجل تنميتها.

4- شمولية التنمية وتكاملها:

إن التنمية الاجتماعية يجب أن يُنظَر إليها نظرة كلية، وأن تكون شاملة لجميع جوانب الحياة الاجتماعية، بما في ذلك الجوانب الثقافية والاقتصادية والسياسية والروحية وغيرها، ومن الخطأ التركيز في عملية التنمية على العوامل الاقتصادية، وإهمال العوامل الأخرى؛ لأن جميع العوامل والجوانب في حياة المجتمع مترابطة، يؤثر بعضها في بعض، ويتأثر بعضها

7) محمد لبيب النجيحي، «التربية أصولها ونظرياتها»، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1974، ص 149-197.

ببعض، في عملية دائرية تراكمية، ولهذا فالتنمية الاقتصادية التي لا تواكبها تنمية اجتماعية منذ البداية، يترتب عليها كثير من المشكلات الاجتماعية، مثل تفكك الروابط الاجتماعية، وضعف السلطة الأبوية، وغيرها[8].

5- التخطيط التكاملي للتنمية:

لقد أصبح التخطيط للتنمية بجميع أنواعها من الأسس التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة، وأصبح التحكم في التغيير الاجتماعي ضرورة من ضرورات المجتمعات الحديثة، للاستفادة من هذا التغير وتوجيهه الوجهة الصالحة، ويعتبر التخطيط التكاملي للتنمية أسلوبا تنظيميًّا «يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خلال فترات زمنية معلومة، وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع المادية والبشرية، وتعبئة هذه الإمكانيات، وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وغاياته، وأهداف الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن ينمو في إطارها»[9].

خامسا: أهداف التنمية:

بالإضافة إلى تلك المبادئ – المذكورة أعلاه – التي تقوم عليها التنمية الاجتماعية، فإن لهذه التنمية أيضا غايات تسعى لتحقيقها. ومن بين هذه الغايات، ما يلي:

1- غايات تتعلق بالقيم الدينية الخلقية، وهي: تنمية الروح الدينية، في المجتمع العربي، المسلمة والمحافظة على القِيَم الخلقية الأصيلة فيه، بحيث يمكن بناء الفرد العربي الصالح لنفسه ولمجتمعه، ووقايته من احتمالات

8) عمر التومي الشيباني، نفس المصدر، ص 75-80.
9) عبد الباسط محمد حسن، نفس المصدر، ص 155.

الانحراف والفساد.

2- غايات تتعلق بالإنسان، وهي: بناء الفرد الصالح المؤمن بربه، والمعتز بدينه ووطنه وأمته، والمنسجم مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه، والقادر على التفكير السليم والتصدي للواقع، والقادر على التخطيط والتنظيم، وعلى النظرة إلى الأمور نصرة كلية.

3- غايات تتعلق بالحياة الأسرية، وهي: تدعيم الحياة الأسرية بكل ما من شأنه أن يزيد من قوتها وتماسكها واستقرارها، ومن فرص التعاون والترابط بين أعضائها، ومن توفير الضمانات الاجتماعية لأفرادها ضد المرض والعجز والبطالة والشيخوخة.

4- غايات تتعلق بأوضاع المجتمع العربي، وهي: إصلاح أحوال المجتمع العربي اجتماعيا وثقافيا، واقتصاديا وسياسيا، بتعميم فرص التعليم وتحسين نوعه، ودفع الناس إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية، وتشجيعهم على التعاون والتضامن فيما بينهم.

5- غايات تتعلق بالتغيير الاجتماعي، وهي: إحداث تغيير جذري في العلاقات التي تقوم بين الجماعات وفئات المجتمع المختلفة، وخلق أدوار اجتماعية في المجتمع، وتحويل المجتمع من مجتمع تقليدي متخلف إلى مجتمع متقدم، يعتمد على وسائل إنتاج متقدمة.

6- غايات تتعلق بمعالجة المشكلات الاجتماعية، وهي: معالجة المشكلات المترتبة عن التنمية الاقتصادية بالذات، كمشكلة الهجرة من الريف إلى الحضر، التي من شأنها أن تزيد من نسبة البطالة، ووجود أحياء متخلفة خاصة بالمهاجرين، ومشكلة انتشار الأمية وتخلف مستوى

التعليم، ونقص التسهيلات التعليمية والثقافية، وانتشار الظروف المؤدية إلى الجريمة وانحراف الأحداث.

7- غايات تتعلق بالقيم الاجتماعية، وهي: تدعيم القيم والاتجاهات الاجتماعية الإيجابية، مثل الجد في كسب الرزق، والتعاون،والتضحية في سبيل المجموع، وأداء الواجب، وتحمل المسؤولية، واحترام القوانين والنظام[10].

سادسا: الترابط بين التربية والتنمية الشاملة:

من الجدير بالذكر أن الأقطار العربية ترتبط فيما بينها بعدد من المصالح الحيوية المشتركة، التي تعكس آمال وطموحات المجتمع العربي، ويعبر عن ذلك هدفها المركزي المشترك، الذي يتشكل في اهتمامها بكلٍّ من «التنمية» و«الأمن» في نفس الوقت، وذلك على الصعيدين القطري والإقليمي، حيث يسود الاعتقاد بأن التنمية التي يحسُنُ تخطيطها على الصعيد القطري، وتلك التي تخطط جيدًا على الصعيد الإقليمي، تتفاعل فيما بينها، وتعزز إحداهما الأخرى.

ويزداد الترابط في التنمية على هذين الصعيدين كلما أصبح التعاون أوثق، واقترب من حالة التكامل، التي تأخذ بعين الاعتبار موارد كل قطر ومشكلاته، في إطار الأهداف الإقليمية المشتركة للتنمية، بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

ولهذا انبثقت عن أدبيات التنمية — حديثا — مداخل جديدة

---

10) تم استخلاص هذه الغايات، بتصرف من:
- عمر التومي الشيباني، نفس المصدر، ص 84-88.

للاستراتيجية الاقتصادية للتنمية في الوطن العربي، وعبّرت هذه الأدبيات عن مبادئ خمسة للتنمية، هي:

أ- تنمية موجهة للحاجات الأساسية المادية وغير المادية لفئات المجتمع، من الأطفال والشباب والكبار، والذكور والإناث، وسكان البادية والمدن.

ب- تنمية معتمدة على الذات تعتمد على قوة المجتمع وموارده الأساسية، قبل التطلع إلى الموارد الخارجية.

ج- تنمية موجهة للبناء الداخلي لذات المجتمع، منبثقة من قيمه وأهدافه وتطلعاته المستقبلية.

د- تنمية متوازنة مع خصائص البيئة التي تقوم على أساس الاستغلال الأمثل للمحيط الحيوي.

هـ- تنمية تقوم على تعزيز الهياكل الأساسية للمجتمع، الاجتماعية منها والاقتصادية، وفي ضوء توزيع رشيد لمشروعات التنمية بين المناطق الجغرافية المختلفة.

ومن الملاحظ أن الأقطار العربية تراعي عند إعداد خططها التربوية تأكيد دور النظم التعليمية باعتبارها أدوات رئيسة في تحقيق غايات الخطط التنموية الشاملة، التي تقوم على التنسيق والانسجام والتفاعل بين الأبعاد المتعددة، الاجتماعية منها والاقتصادية.

وبالرغم من أن كل قطر عربي يحدد أهداف تنميته التربوية بصورة مرتبطة بحاجاته التنموية، وموارده وظروفه الخاصة، فإن ما تفصح عنه هذه الأقطار من رغبتها في إصلاح نظمها التعليمية وتطويرها وتجديدها يدعونا

إلى التفاؤل بمستقبل مشرق للتربية العربية.

وفي اجتماعٍ لخبراء التربية العرب عُقِد في السنوات الماضية[11] لتدارس الأهداف المستقبلية للتربية العربية، صدرت مجموعة من التوصيات بشأن بعض المعايير والاتجاهات التي يمكن الأخذ بها في سياق إصلاح النظم التربوية من أجل التنمية، نذكر منها:

أ- الحاجة إلى إعطاء مزيد من الاهتمام لترجمة الأهداف العامة للتربية إلى برامج تنفيذية، ترتبط بالتنظيم المؤسسي لقطاع التعليم، على مستوياته المختلفة، كما ترتبط بإعداد المنهج والكتاب المدرسي، وتوفير المختبرات التعليمية المختلفة، ومن المتصور أن يجري اختبار وتقويم فاعلية كل من المنهج والكتاب المدرسي في تحقيق الأهداف التربوية المرجوّة.

ب- الاعتناء بصفة خاصة بتدريب جميع الأخصائيين التربويين، وضمان مشاركتهم الكاملة في صياغة الأهداف، وترجمتها إلى إجراءات ولوائح وطرق وممارسات عملية.

ج- ابتكار أنواع جديدة من طرق وأساليب التقويم ونظم الامتحانات، ولا سيما الأساليب التي تطبق في نهاية الصفوف والمراحل التعليمية المختلفة، بما يعاون التلميذ والمعلم على استيعاب الابتكارات والتجديدات التربوية، وتحقيق الغايات

11) ينظر في ذلك التقرير الذي أعده (مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية)، المنشور في مجلة «التربية الحديثة»، العدد 33، سبتمبر-ديسمبر، 1984، ص 123-129.

الرئيسة التي تتوخاها هذه التحديدات.

د- تشجيع الباحثين العرب في الحقول ذات الصلة الوثيقة بالتعليم، مثل الاقتصاد، والاجتماع، والعلوم السياسية، على المساهمة في بحث ودراسة مشكلات التعليم، وتبادل المعلومات مع رجال التربية، لانتقاء الأهداف الفعالة لتطوير التربية العربية المستقبلية.

الخلاصة

إن التنمية الاجتماعية تعتبر ضرورة من ضرورات مجتمعنا العربي، الذي لا يزال — على الرغم من كل ما حققه في سنواته الأخيرة من تغيير وتقدم إيجابي — متخلف بصفة عامة اجتماعيا.

وفي حديثنا عن هذا الموضوع ناقشنا — بإيجاز — خصائص المجتمع العربي، كمدخل للحديث عن معنى التنمية الاجتماعية، والمبادئ والأسس العامة التي ينبغي مراعاتها عند التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية وعملياتها.

وبجانب تلك المبادئ تحدثنا أيضا عن غايات التنمية الاجتماعية، التي لا تخرج في مجموعها عن بناء مجتمع عربي مؤمن بربه، وقويّ متماسك في بنيانه، وقادر على مواجهة معوّقات نموّه، وعلى الأخذ بأسباب التقدم والرّقي والتفاعل مع التغييرات السريعة المتلاحقة في عالمنا المعاصر.

ثم بيّنا بعد ذلك تلك العلاقة المركبة والمتبادلة بين التربية والتنمية، فبينما تحدد التنمية الشاملة الموارد المستقبلية، والحدود الممكنة لنمو وتطوير النظم التعليمية كَمًّا ونوعًا، فإن أهداف التنمية التربوية وسياستها، وكفاءة تنفيذها تحدد عمليا ما يمكن تحقيقه من تنمية شاملة للأقطار العربية في المستقبل.